

الدور السياسي للقبيلة في ليبيا



الدكتور / البشير علي الكوت

جامعة طرابلس، ليبيا



ملخص:

تعد القبيلة مكوناً هاماً من مكونات بعض المجتمعات في أفريقيا والشرق الأوسط، وليبيا عينة من هذه المجتمعات، وهي مجتمعات مازالت فيها القبيلة عاملاً مهماً في جميع النواحي، بما فيها النواحي السياسية، فالدولة لم تحظ بالقبول والولاء المطلوب ولم يتم تجاوز القبيلة في الأداء والممارسة، وتسعى هذه الدراسة لاستيضاح طبيعة الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، ومن أجل ذلك تطرق الباحث في الدراسة المكونات والسمات القبلية الليبية بشكل عام ومدى تطور علاقتها بالسلطة الحاكمة منذ أواخر العهد العثماني وحتى وقتنا الحالي.

ولقد ظهرت من خلال الدراسة العديد من الثوابت المتعلقة بالسمات والتفاعل بين السلطة والنظام وذلك بالرغم من تغير السلطات وأدواتها وأساليبها، غير أن ثنائية الدولة والقبيلة تجعل وجود الدولة وتماسكها متأرجحاً بين هذين الانتماءين، فلا القبيلة ترقى إلى مستوى الدولة كونها تنظيم قرابي بدائي، ولا الدولة تستوعب القبيلة كونها أي الدولة فكرة أوسع وأسمى من القبيلة.

Abstract:

Tribe is an important factor of some societies in Africa and Middle East, Libya is one of these societies. In these societies tribe still to be the main factor in all affairs especially political ones. The state is not yet accepted in the minds of their people and did not get their loyalty, so it did not exceed the tribe.

This study intends to reveal the political role of the tribe in Libya. For that purpose, we studied the components of the tribal situation and the relationship between the tribe and the state in Libya during a century . Despite the changing of the authorities in Libya the features and the role of the tribe remain as a constant factor.

مقدمة:

القبيلة نظام اجتماعي قائم على القرابة في الغالب، ولعله من بين أقدم التنظيمات الاجتماعية القديمة التي عرفتها البشرية وانخرطت فيها بعد الأسرة، فهي عادة ما تضم مجموعات من الأسر والعشائر القرابية، وبالرغم من أن القبيلة قد اختفت تماماً في الكثير من المجتمعات المعاصرة في أوروبا وآسيا وأمريكا، إذ حلت محلها علاقات أخرى - بحكم ما شهده العالم من تطورات - تقوم على روابط غير الدم، مثل المهن والمعتقدات والاتجاهات وغيرها، إلا أن القبيلة مازالت تلعب دوراً مهماً في الكثير من المجتمعات البدائية أو البدوية خاصة في أفريقيا وبعض مناطق الشرق الأوسط، وبالتالي فهي تؤثر في الحراك

السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة، ومن هنا تظل ظاهرة القبيلة وما تثيره من إشكاليات موضوع جدير بالاهتمام والدراسة خاصة في بعض المجتمعات ومنها ليبيا.

لا يمكن فهم مجريات الشأن السياسي في ليبيا بعيداً عن ظاهرة القبيلة، وإن لم يكن العامل القبلي هو العامل الوحيد المؤثر في الشأن السياسي الليبي، فإنه بالتأكيد من بين أهم العوامل إلى جانب عوامل أخرى لعبت دورها حديثاً، كالنفط وغيره، إن أيّ تحليل للشأن السياسي الليبي المعاصر يتجاهل هذين العاملين، سيكون بالتأكيد تحليلاً قاصراً. ومن هنا ننطلق لطرح جملة من التساؤلات تتعلق بالدور السياسي للقبيلة في الشأن الليبي من قبيل: هل المجتمع الليبي مجتمعاً قبلياً بالكامل؟ وهل استفاد النظام السياسي من القبيلة لدعم شرعيته ووجوده واستمراره؟ وما هي الكيفية التي اتبعتها للاستفادة من دور القبيلة؟ وهل تستفيد القبيلة من النظام السياسي؟ وما هي الآليات المتبعة أو صور الاستفادة من النظام السياسي؟ وكيف أمكن التوازن بين مصالح النظام ومصالح القبيلة؟ وما هو التطور الذي طرأ على علاقات النظام السياسي بالقبيلة منذ العهد العثماني وحتى اليوم، أي على مدى قرن من الزمن تقريباً؟ نسعى من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها من أجل تحقيق أغراض الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التأثير القبلي في السياسة الليبية من خلال دراسة الواقع القبلي الليبي وأداء النظام السياسي وتعامله مع المسألة القبلية، أيّ علاقات التفاعل القائمة بينهما، وهو ما يعطي للدراسة أهمية علمية من حيث التعرف على تأثير العامل القبلي وتفاعله مع النظام السياسي بشكل عام، وكذلك أهمية عملية تمكنا من فهم الواقع القبلي الليبي وتأثيره في الشأن السياسي، وهي مسألة جد حيوية في ظل ما تشهده ليبيا من أحداث سياسية.

من الناحية المنهجية تتبع الدراسة المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل الواقع القبلي في ليبيا من خلال التعرف على مكوناته وتفصيله وعلاقات التفاعل القائمة بين النظامين السياسي والقبلي خاصة في مرحلة الدولة المستقلة، أي منذ عام 1951 وما تلاه، وهذا لا يمنع من تتبع بعض التفاعلات التي ترجع إلى أكثر من قرن من الزمن، أي منذ أواخر العهد العثماني الثاني الذي انتهى عام 1911. ومن ناحية أخرى حاولت الدراسة اتباع مقتربات سياسية واجتماعية واقتصادية ومؤسسية للإحاطة بظاهرة القبيلة في ليبيا، باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، فإن فهم التكوين القبلي والتراثي الليبي مسألة جد حيوية لفهم التفاعل بين القبيلة والدولة في ليبيا.

تنطلق هذه الدراسة من جملة فرضيات والتي هي محل للاختبار على النحو التالي:

1- العامل القبلي وكونه ظاهرة اجتماعية مهمة، فإنه يحظى دائماً باهتمام النظام السياسي، ولا يمكن لأي سلطة حاكمة في ليبيا تجاهله من حساباتها، أي أن هناك علاقة تفاعلية ما بين القبيلة وأداء النظام السياسي.

2- إن عامل التحديث الذي قد تكون شهدته ليبيا في العديد من المجالات عبر مراحل زمنية مختلفة، لم يؤد إلى إلغاء أو إضعاف تأثير العامل القبلي.

3- إن المصالح الضيقة للقبيلة وليس المصالح العليا للدولة هي المحرك الرئيس لتفاعلات القبيلة مع النظام الحاكم.

واعتبار أن هذه الدراسة استكشافية في الأساس، ومنه سيتم العمل على محاولة تتبع العوامل والمؤشرات من خلال رصد الوقائع التي مر بها المجتمع الليبي اعتماداً على مصادر أولية من وثائق وإحصائيات وتراث وغيرها إلى جانب الاعتماد على المصادر الثانوية التي نشرت حول هذا الموضوع، وقبل هذا وذاك معايشة واهتمام وملاحظة الباحث للأحداث ورصدها.

من ناحية أخرى يلاحظ الباحث ندرة في الدراسات المتعلقة بالشأن القبلي السياسي في ليبيا، ولا يوجد سبب محدد لهذه الندرة، غير أنه على الأرجح هناك وجل وحيطة من الاقتراب منه بسبب ما قد يثيره من حساسيات ومشاكل قبلية في مجتمع قبلي، كما أن معظم الكتابات التي تناولت الشأن القبلي ودوره السياسي كانت حذرة ومختصرة وغير متعمقة، ولهذا يمكن القول أن هذا الموضوع "التابو" في حاجة إلى المزيد من الدراسات المتعمقة، يعود ذلك إلى أهمية العامل القبلي وتأثيره القوي ما قد يشكل عائقاً في طريق بناء الهوية والدولة الحديثة واستقرارها، وحسب التسلسل التاريخي نشير إلى كتاب سكان ليبيا للإيطالي أوغستيني⁽¹⁾ الذي يعتبر ربما الأول من نوعه في التعرض للمكونات القبلية الليبية خلال المائة سنة الماضية، وهو عبارة عن تجميع جغرافي وأثني لأسماء القبائل الليبية وأصولها، وهناك الكثير من الكتب والأدبيات ربما تناولت القبيلة كجزئية ضمن نطاق أوسع من الدراسة، وهنا نشير إلى كتاب الثقافة السياسية في ليبيا (مترجم عن اللغة الإنجليزية) للدكتورة أمال سليمان محمود، وهي دراسة ميدانية أشارت في جزء منها إلى تأكيد وجود القبيلة كهوية في المجتمع الليبي⁽²⁾، ويشار كذلك إلى مساهمة الدكتور محمد نجيب أبو طالب التي تناول فيها الجانب القبلي ضمن دراسة له عن الثورتين الليبية والتونسية⁽³⁾ عام 2011، ومن الدراسات التي تناولت تطور دور القبيلة في ليبيا وإن لم يكن بشكل مركز بل جاءت ضمن سياق أوسع يتعلق بالقبيلة والاستعمار والموروث هو كتاب الدكتور علي عبد اللطيف احميدة⁽⁴⁾.

ولتحقيق أغراض الدراسة سيتم تناول موضوعها ضمن المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المكونات والسمات القبلية في ليبيا.

المطلب الثاني: العلاقة بين القبيلة والسلطة في ليبيا.

المطلب الأول

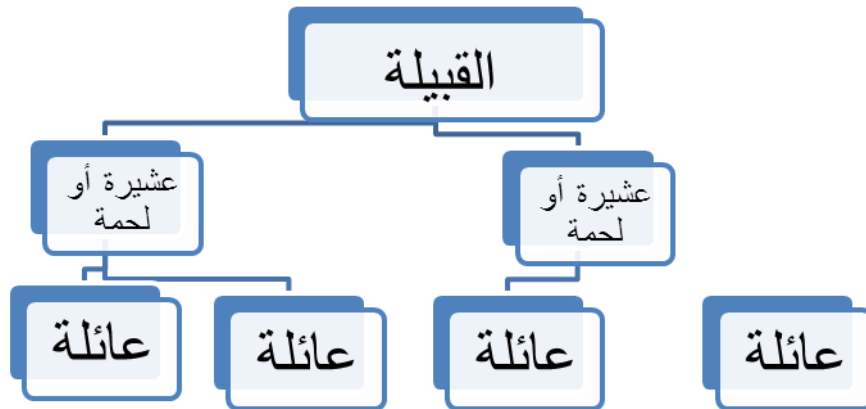
المكونات والسمات القبلية في ليبيا

القبيلة هي رابطة اجتماعية تقوم أساساً على رابطة دم حقيقية أو رابطة مكتسبة، ففي الغالب ينتسب معظم أفراد القبيلة إلى جد واحد، لكن ذلك لا يمنع من انتماء آخرين إلى القبيلة لاعتبارات أخرى تم التعارف عليها من قبيل ما فسره ابن خلدون بقوله: "اعلم أنه من البين أن بعضاً من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقراية الدم أو حلف أو ولاء، أو الفرار من قومه بجناية أصحابها، فيدعي بنسب

هؤلاء، ويعد منهم في ثمراته ... لأنه لا معنى لكونه من هؤلاء أو هؤلاء إلا جريان أحكامهم وأحوالهم عليه، وكأنه التحم بهم، ثم أنه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان، ويذهب أهل العلم فيخض على الأكثر⁽⁵⁾، ولم يتغير المفهوم الخلدوني للقبيلة رغم مرور عدة قرون، فالقبيلة في أبسط تعريف لتكوينها هي مجموعة من العشائر أو الأفخاذ أو "اللحومات" (كما تسمى في ليبيا) التي يضم كل منها مجموعة من العائلات (كما هو موضح بالشكل رقم 1 الخاص بمكونات القبيلة)، وتوجد في ليبيا لدى معظم القبائل أفخاذ أو لحومات أو عائلات لا ترتبط بالقبيلة برابطة الدم، وإنما انضموا لها لأسباب أخرى كالتى ذكرها ابن خلدون، غير أنه مع مرور الزمن والتزاوج والتفاعل أصبحوا جزء من كيان القبيلة.

ولا يقتصر الرابط بين أفراد القبيلة على الدم والتحالف، بل يتعداه إلى المجال الجغرافي والمجال الثقافي (اللغوي خاصة) كروابط تجعل من القبيلة وحدة متماسكة، وقد يأخذ الرابط القبلي شكلاً سياسياً عندما تكون في القبيلة سلطة مركزية تمارس سلطات سياسية، كما كان عليه الحال عند الكثير من القبائل الأفريقية جنوب الصحراء قبل الاحتلال الأوربي للقارة، فقد تمتع رئيس القبيلة أو كبيرها بسلطات سياسية الطابع في مرحلة ما قبل الدولة أو شبه الدولة، ومن هذه السلطات إعلان الحرب، واستقبال الضيوف الأجانب، وجباية الضرائب والقضاء، والتصرف في الأراضي وغيرها، كما كان للقبيلة مؤسسات سياسية من قبيل مجالس المستشارين أو الحكماء (كبار السن) ومجالس البلاط (أقارب الحاكم وأترابه) والتي لها دور سياسي كونها تشكل ضوابط لممارسة السلطة وتقديم الاستشارات لرئيس القبيلة⁽⁶⁾. القبيلة ليست اختياراً بقدر ما هي نتاج بيئة بدوية بدائية تقوم فيها العلاقات على الأبوية والرعية، فهي الحاضنة والراعية والحامية لأفرادها في زمن لم تُعرف أو لم تُمارس فيه القوانين والمؤسسات التي يمكن أن توفر للأفراد الرعاية وتحمي مصالحهم بل كانت الأعراف القبلية هي المهيمنة، وذلك أيضاً في غياب العلاقات المهنية التي يمكن أن تكون بديلاً للقبيلة، ورغم التحول الرسمي نحو الدولة والتحديث الذي شهدته الكثير من المجتمعات القبلية ومنها ليبيا إلا أن القبيلة كسلوك وممارسة مازالت تسم سلوك الأفراد بما فيها السلوك والممارسة السياسية.

شكل رقم (1) يبين التكوين المعتاد للقبيلة في أبسط صورته



ولسنا هنا محل الخوض في تطور القبيلة ودورها في الحياة السياسية عبر التاريخ مما يدخل في إطار انثروبولوجي تاريخي، لقد انتهى تأثير القبيلة ودورها السياسي في مجتمعات الدولة القومية المعاصرة في أوروبا وغيرها، في المقابل ظلت القبيلة بنفوذها وتأثيرها في مجريات الأمور في الدولة الحديثة في بعض

دول أفريقيا وبعض الدول العربية من خلال الاستحواذ على النصيب الأكبر والأهم من مراكز السلطة ومن التوزيعات المادية والمعنوية وخاصة الثروات "الغنيمة"، إذ مازالت النظرة لموارد الدولة تعتبر غنيمة في العقل الجمعي للدولة المصنوعة من بضعة قبائل في معظم المجتمعات الأفريقية والعربية.

إن الخوض في دلالات ومفهوم القبيلة يقود إلى تشعبات اجتماعية واثروبولوجية وغيرها مما لا محل له في هذه الدراسة الخاصة بالدور السياسي للقبيلة في ليبيا، فهذا المصطلح عائم وحمّال أوجه كما يراه البعض⁽⁷⁾، ولذا سنكتفي بما سبق عرضه كمدخل لتناول موضوع القبيلة، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التعرض للتكوين القبلي في ليبيا بخطوطه العريضة، وكذلك بعض أهم سمات السلوك القبلي وخاصة تلك التي لها تأثيرات على الشأن السياسي في ليبيا، وذلك على النحو التالي:

أولاً - القبيلة وطبيعة المكونات السكانية في ليبيا:

يتكون سكان ليبيا في الأساس من خليط متداخل من العرقيات من قبائل وعائلات من العرب، والأمازيغ، والفينقيين، والتبو، والطوارق، والأفارقة الزوج، والأتراك، واليونانيين، والشركس، والإيطاليين وغيرهم، وجميعهم استعربوا لغة ومسلمين ديانة باستثناء أقلية من اليهود هُجرت خارج ليبيا، غير أن الملاحظ من الصعوبة بمكان وضع تقدير دقيق لعدد القبائل الليبية، وقد جاءت مساهمة الايطالي أوغستيني المسحية بذكر العشرات من القبائل⁽⁸⁾، فمن الليبيين من ينتمي إلى قبائل ليبية قديمة ومنهم من ينتمي إلى هجرات وغزوات شهدتها ليبيا عبر التاريخ، فهم إما جماعات رئيسية أو أقليات وعائلات منتشرة هنا وهناك، ويظهر من المشهد الديموغرافي الثقافي والديني في ليبيا أن غالبية المشهد تسيطر عليه الثقافة العربية والإسلامية (اللغة العربية والدين الإسلامي)، فليبيا بعد هجرة يهودها إلى الخارج بين عامي 1948 و1967 أصبحت أحادية الديانة، كما أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ولغة التخاطب المشترك بين عموم سكان ليبيا، ومع وجود لغات ولهجات أخرى محلية كالأمازيغية والتارقية القريبة منها، والتباوية، إضافة إلى لهجات عديدة، وكأي شعب من شعوب العالم لا يمكن القول بوجود نقاء عرقي بين السكان، ومع ذلك يجسد التكوين القبلي للمجتمع الليبي القبائل والجماعات المختلفة بشكل كبير، ونحاول فيما يلي استعراض أهم المكونات القبلية أو العرقية في ليبيا، علماً بأنه ليس هناك إحصاء أو تعداد في ليبيا على أساس قبلي، كما أن كل مكون رئيسي من هذه المكونات يضم الكثير من القبائل المتفاوتة من حيث العدد، إذ يمكن تشخيص الواقع السكاني العرقي والقبلي الليبي في مجموعاته الرئيسية على النحو التالي:

1- القبائل العربية:

رغم أن دخول الإسلام إلى ليبيا قد جاء بداية بعام 643 م إلا أن وجود الجنس العربي في ليبيا لم يكن ظاهراً ومؤثراً من الناحية العددية والثقافية على ما يبدو إلا بعد نهاية الألفية الأولى، وبالتحديد بعد الهجرات الجماعية لقبائل بني هلال وبني سليم العربية بداية من عام 1051 م، فلقد كانت ليبيا قبل هذه الهجرة "بربرية اللغة والعادات في أعماقها، وكانت تسترجع شيئاً فشيئاً التقاليد السياسية البربرية كلما تخلصت من سلطان المشرق"⁽⁹⁾، كما ساعد على التعريب الكثير من العوامل، وخاصة منها التي تعطي للعرب والمنتسبين للقبائل العربية الأفضلية في الحكم والسمو على باقي الأعراق وخاصة الأمازيغ سكان

ليبيا الأصليين، وهو ما دفع الكثيرين من قبائلهم إلى الاستعراب، وربما ادعاء النسب العربي والتخلي عن الهوية الأمازيغية اختياراً أو قسراً.

تتوزع القبائل العربية في معظم مناطق ومدن وقرى ليبيا، وترى بعض القبائل أنها ترتبط بأصول واحدة مثل القبائل المنتمية لبني سليم والمنتشرة في العديد من المدن الليبية. ففي برقة (شرق ليبيا) تعتبر قبائل السعادي (سعادي بني سليم) من القبائل العربية الكبيرة، وتنقسم إلى فرعين رئيسيين هما الحرابي، وتضم قبائل العبيدات والبراعصة والحاسة والدرسة وفايد، والفرع الثاني هو الجبارنة ويشمل قبائل العواقر والمغاربة والمجبرة والعربيات والبراغثة والعبيد والعرفة، أما قبائل المرابطين فقد يكونوا من أصول أمازيغية وعربية وهم بدورهم فرعان (مرابطوا الصدقة ومرابطوا البركة)⁽¹⁰⁾. ويبدو المشهد أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالواقع القبلي العربي في الغرب الليبي، ولكن القبائل العربية منتشرة في معظم مدن الغرب ومتداخلة مع القبائل الأمازيغية وغيرها، كما تنتشر بعض القبائل العربية في فزان وغيرها، ويبدو المشهد مشوشاً فبعض القبائل التي تزعم أنها تنتهي لقبائل عربية هي في الأساس قد لا تنحدر من قبائل عربية، كما تزعم بعض القبائل نسبها إلى آل البيت أو التي تسمي نفسها بالقبائل الشريفة⁽¹¹⁾، ولسنا هنا بصدد إثبات أو نفي ذلك وهو ما لا يدخل في اهتمامات هذه الدراسة، لكن ما يعيننا هنا هو التأثير السياسي للموضوع، ففي فترات تاريخية معينة كان النسب القرشي يحقق أحد شروط تولي الإمامة أو الحصول على مكانة وامتيازات، وقد يكون ذلك دافعاً لدى البعض لزعم الانتساب لآل البيت⁽¹²⁾.

2- القبائل الأمازيغية:

أو القبائل البربرية وهي القبائل الليبية الأصلية قبل الهجرات العربية، ويخطئ البعض بالتقليل من حجم هذه القبائل اعتماداً على إحصاء القبائل الأمازيغية التي مازالت تتكلم اللغة الأمازيغية فقط، فالكثير من القبائل الأمازيغية قد تعربت عبر الألف سنة الماضية ومنها قبائل كبيرة مثل هوارة التي امتد وطنها من صبراتة إلى سرت قبل الاسلام، وزناتة التي اندمجت في قبائل بني سليم وشكلت جزءاً مهماً منها مثل الرجبان والعلانة والنوائل وورشفانة، يشار كذلك إلى قبائل أخرى أمازيغية مثل لواتة وزواغة وغيرها⁽¹³⁾، أما القبائل التي مازالت تتكلم الأمازيغية إلى جانب العربية فهي تنتشر في مناطق محددة من ليبيا، وهي مناطق حافظت على هويتها الثقافية بمساعدة العزلة الجغرافية كما هو الحال في مدن جبل نفوسه مثل كاباو ونالوت وجادو ويفرن وطمزين وغيرها، أو بسبب العزلة في الصحراء والواحات مثل أوجلة وغدامس وسيوة ومناطق الطوارق (صنهاجة) في الجنوب الغربي الليبي، أو هي مدينة محاطة بالأسباح والفراغات الديموغرافية مثل زوارة قبل هجرة بني هلال وبني سليم.

3- جماعات وعائلات من أصول متفرقة:

يوجد في ليبيا أيضاً العديد من القبائل والعائلات الليبية التي تعود لأصول مختلفة ومنها ما يعود إلى قبائل وجماعات مثل التبو والطوارق وأصول زنجية أو شامية أو تركية أو شركسية أو يونانية أو إيطالية أو غيرها، ومن أهمها:

أ- قبائل التبو:

تتواجد على الحدود الجنوبية المشتركة مع تشاد، حيث يعيش أكثرهم في منطقة تيبستي وشمال تشاد والنيجروفي الجنوب والجنوب الشرقي لليبيا، ويقدر عددهم بنحو 400 ألف نسمة أكثرهم تشاديون، وينقسم التبو إلى جماعتين رئيسيتين حسب اللهجة وهما التيدا Teda والدازا Daza، يوجد جزء من قبائل التبو في جنوب ليبيا فهم ليبيون منذ القدم وقبل ظهور الدول المستقلة المعاصرة، والتبو جماعات عموماً رحل ورعاة يدينون بالإسلام⁽¹⁴⁾.

ب- قبائل الطوارق:

وتتركز في جنوب و جنوب غرب ليبيا، وبالرغم من أن البعض يصنفهم كجماعة عرقية مستقلة إلا أنهم في الغالب ينتمون إلى قبيلة صنهاجة الأمازيغية، والطوارق الليبيون هم جزء من قبائل الطوارق المنتشرون عبر الصحراء الكبرى أو منطقة الساحل والصحراء ويقدر عددهم بنحو 3.5 مليون نسمة، وفي عدة دول أهمها النيجرو مالي وبوركينا فاسو والجزائر وليبيا وغيرها⁽¹⁵⁾.

ج- ليبيون من أصول زنجية:

هناك عائلات كثيرة موزعة في عموم ليبيا تعود إلى قبائل زنجية بعضهم جاء في فترات تاريخية قديمة عبر تجارة الرقيق ثم تحرروا بعد اختفاء هذه التجارة، وهم موزعون في معظم أرجاء ليبيا وخاصة الجنوب، وبالرغم من أن الصحراء الكبرى كانت في الغالب الحد الشمالي لزنوج أفريقيا إلا أنها لم تكن عبر التاريخ عازلاً بين من هم في شمالها وجنوبها بل كانت معبراً وجسراً للتواصل، هذا التواصل كان في الغالب سلمياً أخذ شكلاً تجارياً وثقافياً.

د- اليهود الليبيون:

حتى عام 1967 كان هناك يهود ليبيون في ليبيا، أما بعدها فقد أصبح كل هؤلاء تقريباً خارج ليبيا، وتعكس مأساة يهود ليبيا العنصرية العرقية أو القبلية التي تسم السلوك القبلي الليبي أحياناً، فهؤلاء اليهود مواطنين لبيين، ويعود أول وجود لليهود في الرقعة الجغرافية لليبيا الحالية إلى ما قبل الميلاد بحوالي 312 عام⁽¹⁶⁾، وتاريخياً فإن البعض منهم قد جاء قديماً من فلسطين أما البعض الآخر فهم من القبائل الليبية التي اعتنقت الديانة اليهودية، ومنهم من يعود إلى الهجرات التي قدمت من الأندلس بعد طرد المسلمين واليهود منها، وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل تعرض يهود ليبيا لحملة شرسة من القتل والاضطهاد والتهجير على مرحلتين الأولى عام 1948 خلال الإدارة البريطانية لليبيا، والثانية عام 1967 عقب الحرب العربية الإسرائيلية.

هـ- ليبيون من أصول تركية:

ومن الأعراق الليبية أيضاً نشير إلى اللبيين الأتراك، ويُرجع البعض الدخول الملحوظ للأتراك إلى ليبيا في القرن العاشر الهجري، ودخل بعضهم إلى ليبيا في القرن السادس الهجري مع القائد قراقوش⁽¹⁷⁾، ويشار إليهم أحياناً بالكراغلة⁽¹⁸⁾، وهذه الكلمة غير عربية، وهناك من يرى أن "الكراغلة" مصطلح يُقصد به العسكر المحليين (اللبيين) مهمتهم مساندة الدولة في جمع الضرائب وفي فض المنازعات القبلية مقابل الحصول على الإعفاء من الضرائب، أي أن المصطلح يشير إلى مهنة وليس إلى فئة عرقية⁽¹⁹⁾. وقد تصبح

قبيلة ما من الكراغلة لفترة معينة ثم قد تُنزع عنها هذه الصفة فتعود إلى اسمها السابق، فقد مُنحت هذه الصفة لقبائل ليبية في فترة ما مثل المحاميد والرقيعات والمقارحة وغيرها⁽²⁰⁾، ويمكننا القول أنهم يتوزعون في بعض المناطق مثل الزاوية وزليتة ومصراتة وطرابلس وبنغازي ودرنة وغيرها.

و- ليبون من أصول يونانية أو إغريقية:

وهم من الجماعات العرقية الليبية القليلة العدد، وهم مسلمون ويعودون إلى أصول إغريقية، ويشار إليهم أحياناً باسم "الجريتيلين" (نسبة إلى جزيرة كريت اليونانية)، وموجودون في عدة مدن ليبية مثل سوسة وبنغازي وطرابلس وغيرها.

ثانياً - بعض السمات والسلوكيات العامة للقبائل الليبية:

بالرغم مما صاحب الظاهرة القبلية من تحولات تاريخية هامة يسميها البعض "صدّامات"⁽²¹⁾ إلا أن ذلك لم يبلغ دور القبيلة وتأثيرها في ليبيا وغيرها من المجتمعات المشابهة العربية والأفريقية، ففي الوقت الذي أصبحت فيه القبيلة جزء من تراث الماضي في الدولة القومية المعاصرة في أوروبا وغيرها ظلت مجتمعات أخرى تعاني من تأثير القبيلة حيث ظلت صامدة بكيانها وتأثيرها على شكل الدولة وأدائها، بمعنى أن الدولة المصطنعة في المجتمعات القبلية ظلت تقريباً تُدار بطريقة قبلية.

تتميز القبيلة بعدة سمات على الأصعدة الاجتماعية، كما أن لبعض هذه السمات انعكاسات في تعاملها مع القبائل والجماعات الأخرى ومع السلطة، وعلى نحو آخر فإن لهذه السمات تأثيرات على المستوى السياسي، وبالتالي فسيتم التركيز على السمات ذات التأثير السياسي، حيث توجد بعض السمات العامة التي تلتقي فيها معظم القبائل الليبية، وهي سمات ترتبط بالتاريخ المشترك والجغرافيا والعادات والتقاليد وغيرها والتي تكوّن ما يُعرف بالشخصية الليبية ومنها:

1- البداوة⁽²²⁾ Nomadism:

اعتماداً على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، يمكن تقسيم كل القبائل الليبية إلى رُحل أو شبه رُحل ومستقرين، وذلك قبل الاستقلال وظهور ثروة النفط وعائدها، وعليه إذا استثنينا بعض التجمعات الحضرية القليلة في بعض المدن الليبية مثل طرابلس وبنغازي (وهي أيضاً خليط من المكونات القبلية)، فإن كل التجمعات السكانية الليبية في كل المدن هي عبارة عن تجمعات قبلية مرتبطة برقعة جغرافية، وقد انقسم الطابع الحياتي اليومي بين البدو الرحل وأولئك المستقرين، فالقبائل الرحل اعتمدت على رعي الحيوانات والتنقل وراء الكلاً والماء، فيما اعتمدت القبائل المستقرة وهي قليلة على التجارة والحرف⁽²³⁾ حتى وإن بدت عليها مظاهر التحضر أو التمدن، وتتمظهر الجوانب البدوية القبلية في سلوك الفرد الليبي في عدة سلوكيات أو عادات يمكن ملاحظتها ومنها التنقل وعدم الاستقرار، وبما أنه لا موارد مهمة تذكر للدولة قبل النفط فإن الليبي يعتمد في الغالب على ما تنتجه الأرض الشحيحة أو على التجارة، وهو مضطر للبحث عن الكلاً والماء حسب ظروف المناخ ودورته، وبالتالي فلا استقرار في مكان بعينه طوال العام وربما يعود لنفس المكان لكنه لا يبقى فيه، هذا السلوك أو النمط من العيش حرمه من أن يبني بيوتاً دائمة أو مؤسسات مستقرة كالمدارس والمشافي والمخافر وغيرها من المرافق، وجعله يشعر بالاستقلال

أكثر في مواجهة السلطة، وربما كراهية هذه السلطة، فهي لا تقدم له شيئاً بل تأخذ الضريبة من دخله الشحيح، وهو لا يشعر بأنه في حاجة لهذه السلطة المتسلطة، وقد يحمي قبيلته ضد الدولة إن وجد لذلك سبباً، وهذا التفسير يصدق على العلاقة بين الدولة والمواطن حتى ستينيات القرن العشرين بعد اكتشاف النفط، وحتى بعد اكتشاف النفط ظلت هذه العلاقة قائمة في ثقافة الليبي ساكنة في لا وعيه.

البدوي يعتمد على الحديث والروايات الشفوية وعدم التوثيق، فالبدوي غير المستقر لا يكتب وإن كتب لا يحتفظ بما كتبه، وهو يتفاخر بنسبه ويتعصب لقبيلته، والتعصب Fanaticism هو اعتقادات سياسية أو دينية أو غيرها قوية تجعل الفرد يتصرف بطريقة غير منطقية قوامها التمسك برؤيته واحتقار وربما محاربة ما يخالفه من رؤى⁽²⁴⁾، ولا تخلو الثقافة القبلية البدوية الليبية من العنصرية بسبب اللون أو الشعور بالسمو، ولهذا عادة ما تسود العداوات والحروب في المجتمعات البدوية، وإذا ما نظرنا إلى المسألة القبلية من جانب آخر فهي تشكل التضامن والتلاحم بين أفرادها وتجسد وحدة الثقافة والقيم والدين، والقبيلة ترتبط برقعة جغرافية محددة في الغالب، إذ أن القبيلة خاصة في الأرياف والواحات والصحارى تبسط نفوذها عادة على رقعة جغرافية متصلة، كما تنتشر ظاهرة الملكية المشتركة التي تعرف باسم "المشاع"، غير أن كل ما سبق من ترابط وتماسك ثقافي وجغرافي وغيره يكون على حساب الولاء للدولة، فالدولة ارتبطت في الغالب في الذهن الليبي البدوي بالأجنبي وبجاني الضرائب وبقيود القانون، ولذا فهي تحظى بكرهه ونفوره.

2- الأبوية Paternalism:

الدولة في المجتمعات ذات الطبيعة القبلية تدار عن طريق الرأس أو القائد السياسي (مهما كانت صفته أو اسمه) بذات الطريقة التي يدير بها شيخ القبيلة قبيلته، وممارسة الحكم وفق مبدأ الأبوية Paternalism أو الأبوية الجديدة في بعدها السياسي كما يصفها البعض⁽²⁵⁾، فشيخ القبيلة يمارس دوراً أبوياً في القبيلة، وهو ذات الدور الذي يمارسه رئيس الدولة في المجتمعات القبلية، إذ يرى نفسه وكذلك يراه أتباعه بأنه الأحق والأجدر والأقوى بممارسة شؤون الدولة، إنه النموذج الذي يطلق عليه ماكس فيبر النموذج التقليدي الذي لا يتقيد بالقانون، وقد يختلط بالنموذج البطولي الذي يتحول فيه الرئيس إلى قائد بطل يحيط نفسه بهالة زائفة في الغالب من البطولات والخوارق، ويرى أتباعه أنه يتمتع بقدره خارقة على حل كل الصعوبات والمشاكل والوصول إلى بر الأمان⁽²⁶⁾، وقد تجسد ذلك خلال أربعة عقود من حكم معمر القذافي (1969 – 2011) تلت أقل من عقدين من نموذج الحكم التقليدي للملك إدريس السنوسي (1951 – 1969).

3- القبيلة والغنيمه والسلاح:

العلاقات القرابية القائمة على القبيلة تستخدم لأغراض تحقيق المصالح الشخصية للفرد والقبيلة، وهذا عادة ما يجري عليه العمل في الممارسة اليومية في ليبيا، والقبيلة تتضافر في الغالب من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من الغنائم من وظائف قيادية أو عادية وعوائد مادية على شكل مشروعات أو أموال أو غيرها، وتقاس قوة تأثير القبيلة بما تنجزه في هذا المجال مقارنة مع القبائل الأخرى، وهو ما

يعني استحواذ القبيلة أو أفرادها على ما تستحقه وما لا تستحقه أو على ما هو حق لغيرها، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن دعم القبيلة للنظام السياسي يتوقف على مدى تحصلها على نصيب وافر من الغنيمة. وتعتمد القبيلة لأجل تحقيق مطامعها بقوتها، فقد ظل السلاح أداة لا غنى عنها في يد القبائل الليبية في تاريخها الحديث، وهو سلاح لحماية الفرد ومصدر لقوته ولتعزيز مكتسبات القبيلة وفرض سطوتها عند الضرورة، كما شكل هذا السلاح تهديداً للسلطة المركزية في بعض الأحيان، وفي مطلع القرن العشرين تشير المصادر إلى نماذج مما امتلكته القبائل من قطع سلاح، إذ امتلكت قبيلة الدرسة 6 آلاف قطعة سلاح، والعواقر 14 ألف قطعة، والزوية 11 ألف قطعة، والصيعان 5 آلاف قطعة، والزنتان 2.5 ألف قطعة، والحراة 5 آلاف قطعة، كما بلغ ما صادرته سلطات الاحتلال الإيطالي من سلاح من القبائل الليبية نحو 70 ألف قطعة سلاح⁽²⁷⁾، وظل السلاح هاجساً للسلطات المركزية في ليبيا خشية استخدامه ضدها، وخلال فترة الحكم العسكري (1969 – 2011) التي حظرت امتلاك السلاح اتبعت ذلك بمصادرة بنادق الصيد المرخصة من المواطنين لنزع كل مظاهر القوة من القبائل.

تبدو العلاقة بين القبيلة والدولة في الغالب علاقة صراع أو في أحسن الأحوال علاقة اعتماد متبادل، كلاً من القبيلة والدولة (السلطان) مغتصب يسعى لاقتطاع أكبر قدر من الفائض الاقتصادي⁽²⁸⁾، فالدولة في حاجة لاكتساب شرعيتها من دعم القبائل لها، والقبائل في حاجة لما تقدمه لها الدولة من مكانة ومناصب وثروة (غنيمة)، يُنظر في المجتمعات القبلية لثروات البلاد وخاصة الركاز بأنها ملك للحاكم يتصرف فيها بالطريقة التي يراها، وبناء على ما سبق يمكن القول أن العلاقة بين القبيلة والدولة هي علاقات تفاعل محورها الغنيمة في جانبيها السلطوي أو الرمزي والمادي.

4- الموالة والمعارضة والتواطؤ:

في الغالب الأعم كانت القبيلة في ليبيا أمام ثلاثة خيارات فيما الموالة للنظام الحاكم والتحالف معه (علاقة ندية) أو معارضته ومقاومته (علاقة عدائية) أو الخضوع له والتواطؤ معه (علاقة تبعية وخضوع)، وهذه الخيارات تفرضها الظروف المحيطة بالقبيلة، إذ كانت القبائل القريبة من مراكز السلطة في طرابلس مجبرة على الولاء طوعاً أو كرهاً، فبرزت القبائل القولوغلية كموالين أو حلفاء، بينما كان هذا الولاء ضعيفاً لدى القبائل البعيدة عن مركز السلطة، وربما تحولت العلاقة إلى عداوة أو مواجهة مسلحة بين القبيلة والسلطة المركزية كما هو الحال لدى قبائل فزان وبرقة، فقد عارض عبد الجليل سيف النصر المنطلق من فزان السلطة في انتفاضته الشهيرة (1830 - 1842) وسعى لبناء دولة مستقلة وأصدر عملة وتواصل مع الخارج⁽²⁹⁾، واستطاعت الحركة السنوسية إقامة نظامها الديني القبلي عبر زواياها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين رغم اعترافها بالسلطة العثمانية المركزية، وعند ضعف السلطة المركزية كانت تلك المعارضة قريبة من طرابلس، وقد جسدت ثورة غومة المحمودي في جبل نفوسه والجفارة (1835 – 1858) هذه المعارضة على مشارف طرابلس.

ومع الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911 حدث تغيير في العلاقة بين النظام والقبيلة حد من مسألة الولاء والمعارضة، وظهرت ثنائية جديدة هي التواطؤ (بدل الموالة)، والجهاد بدلاً من المعارضة، قوة

السلطة الإيطالية وآلياتها وعتادها فُرضت على مدن الساحل أولاً لكنها أخضعت القبائل البعيدة ولاحقها حتى الكفرة ومحروقة في الجنوب الليبي، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد البعد عن العاصمة طرابلس كفيلاً بتوفير فرص للقبيلة للمعارضة والنجاة من عقاب السلطة.

5- الصفوف القبليّة:

يقول المثل "أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وأبن عمي على الغريب"، ويختصر هذا المثل علاقات القبائل الليبية بعضها ببعض، فإذا كانت القبيلة عصبية تجمع المنتمين لها، فإن الصفوف هي اختراع لحماية وتعظيم مصالح كتلة من القبائل المنتمية للصف وحمايتها من القبائل والصفوف الأخرى، وهذه الصفوف أو التحالفات تتشكل لالتقاء مصالح مجموعة من القبائل وقد تكون السلطات في طرابلس جزء من هذا الصف، وقد عرفت ليبيا منذ العهد العثماني هذا النوع من العلاقات القائمة على الصفوف، إن مقتضيات الصراع القبلي الأزلية حول الأرض والماء أو غيرهما من الموارد أو أسباب الصراع اقتضت اصطفاً القبائل الليبية في تحالفات أو صفوف ضد بعضها البعض، وقد شهدت المنطقة الغربية وامتدادها في تونس منذ القرن التاسع عشر ظهور بعض الصفوف أشهرها صفي يوسف (قبائل المحاميد من أولاد صولة وقبائل أخرى من سهل الجفارة وتونس) وشدّاد (قبائل المحاميد من أولاد المرموري والنوايل والصبعان والحوامد وغيرهم وقبائل من تونس)، أما شرق طرابلس وفزان فقد ظهر الصف الفوقي من قبائل أولاد سليمان وورفلة ومغاربة وحساونة وحطمان وقذاذفة إضافة إلى واحتي ودان وهون، وكذلك صف البحر (قبائل مصراتة وزليطن والخمس والمعدان والعبادلة والمقارحة ورياح وسوكنة)، وفي جبل نفوسة ظهر صف أولاد أبوسيف والمشاشية وجادو وغيرهم في مقابل صف الزنتان والرجبان والقديرات وبعض قبائل المحاميد⁽³⁰⁾.

المطلب الثاني

العلاقة بين القبيلة والسلطة

يمكن القول بأنه لا يوجد ليبي خارج القبيلة، فالمجتمع الليبي هو مجتمع قبلي بامتياز، وحتى تلك العائلات أو الأفراد الذين لا قبيلة لهم في الأصل انتسبوا إلى قبائل رضيت بأن تحتويهم تحت مظلتها بالرغم من عدم انتسابهم لها بالدم، وإذا كانت القبيلة نظام يوفر للفرد الحماية والأمن والقوت، فإنها بذلك تضعه وقيبلته في مواجهة الآخر الذي قد يهدّد أمنه أو يستولي على قوته، وفي ظل هذه المعادلة ومع وجود بيئة مجدبة في بلد كليبيا حيث تتعانق الصحراء مع البحر، وحيث السلطة المركزية تقبع في الغالب في السرايا أو قريباً منها في طرابلس، فإن الشخصية الليبية وسلوكها قد تأثرت بهذه المعطيات، فنتج مجتمع تطغى عليه القبليّة، ويسوده الصراع من أجل الاستحواذ على الغنيمة.

على الرغم من الدور الكبير الذي لا يمكن تجاهله للقبيلة في بنية النظام السياسي وأدائه في ليبيا، إلا أنها بالتأكيد ليست العامل الوحيد، فهناك عوامل أخرى تفعل فعلها في التأثير على النظام السياسي وتحدد طبيعته وتوجهاته، مثل العامل الديني، كما أن العامل الاقتصادي يعتبر عاملاً مهماً من محركات السياسة والصراع في ليبيا. وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمي على أساس قبلي، إلا أن المؤكد أن

الدور الذي تلعبه القبائل في السياسة الليبية يعد قليلاً، إذ يرى البعض أنه من بين نحو 140 قبيلة⁽³¹⁾ تشكل مجمل القبائل الليبية لا يوجد إلا ما بين 30 إلى 40 قبيلة تلعب دوراً في الشأن السياسي⁽³²⁾. لقد اعتاد الليبيون الاستقواء بالقبيلة للحصول على ما لا يستطيعون الاستحواذ عليه بالجدارة والاستحقاق، وتمتاز عملية الاستحواذ هذه بالتنظيم، فهي عملية يتم التخطيط والإعداد لها من قيادات القبيلة وفي الغالب برضى ودعم عموم أفراد القبيلة، وهي قيادات غير رسمية لكنها تستطيع أن تؤثر على القبيلة وأن تتحدث باسمها، وقد تكون قيادات كارزمية يلتف حولها غالبية أفراد القبيلة.

من ناحية أخرى لا يوجد تصنيف طبقي بالمعنى المتعارف عليه داخل القبيلة الليبية، غير أن ذلك لا يمنع من وجود فئات أو شرائح تعتمد على ما يملكه الفرد أو ما يمارسه من مهنة أو حرفة، فهناك أعيان يمثلون شيوخ قبائل، وملاك أراضي وحيوانات، وتجار، وهناك في السابق أصحاب مهن وحرف بسيطة في أدنى الهرم الاجتماعي مثل الخماس⁽³³⁾ وعامل اليومية وعامل بالحول⁽³⁴⁾، وفئة شيوخ المساجد أو الطوائف وال دراويش، والحدادين وغيرهم من أصحاب الحرف الأخرى، أما الوظائف الحكومية فهي محدودة جداً مثل بعض الكتبة في المحاكم أو بعض العسسة والغفراء.

أولاً - دور القبيلة في مرحلة ما قبل الاستقلال:

كانت القبيلة جزء من طرق وآليات الحكم أو إدارة الإقليم أو الدولة الليبية خلال العهدين العثماني والإيطالي، ولعل النظرة الأولية لشكل العلاقة بين القبيلة والمحتل الأجنبي تبين أن ثمة علاقة مصلحة مشتركة بين الطرفين، فكلاهما يحاول استغلال الآخر لتحقيق مصالحه، ولا يمنع ذلك من تحول هذه العلاقة إلى صراع بين الطرفين في حال عدم توافق وانسجام مصالحهما، وفي هذا الجزء من الدراسة نسلط الضوء على العلاقة بين القبيلة والسلطة الاستعمارية الحاكمة خلال العهدين العثماني والإيطالي:

1- القبيلة في العهد العثماني الثاني (1834 - 1911):

لا يمكن تجاهل الدور السياسي للقبيلة الليبية في الحياة السياسية، ومنذ الاحتلال العثماني لليبيا كانت القبيلة جزء من المعادلة السياسية، فالعثمانيون لم يكونوا بناء دولة في ليبيا وغيرها من المستعمرات التركية، وإنما كانوا يستخدمونها كمورد يدر على السلاطين في الأستانة موارد للدخل، وفي هذا السياق تم استخدام القبيلة ومشيختها لتحقيق هذا الغرض، فمادامت القبيلة تؤدي ما عليها من فروض وضرائب فهي مقبولة لدى السلطة، كما عمل العثمانيون على مكافأة القبائل الموالية وعلى معاقبة القبائل المتمردة على نفوذهم، فهي قد تعفي القبائل الموالية مثل الكوارغلية وغيرهم من الضرائب، وقد تمنح بعض الهبات المالية أو العينية أو الأوسمة أو الألقاب للقبائل الموالية، وقد تعاقب القبائل المتمردة حتى بأسلوب العقاب الجماعي، ونشير في هذا السياق إلى ثورة غومة المحمودي الذي حاول التمرد في الغرب الليبي فحاربه الدولة العثمانية هو وأتباعه، بل وعاقبت القبائل والمناطق التي تحالفت معه ومن ذلك تدمير القصور (المخازن) التقليدية في قرى جبل نفوسه، وعملت على إيجاد مشيخة بديلة من قبيلته (المحاميد) ومنحت الهدايا والمزايا لمن تحالف معها في حربها ضده⁽³⁵⁾ من قبائل وأفراد.

بعيداً عن طرابلس والمدن والقرى والواحات الرئيسية ضعفت سلطة الدولة العثمانية، وكانت القبائل في الدواخل تتمتع بسلطات ذاتية معتمدة على بعدها عن طرابلس وكانت سلطة القبائل معززة بما تملكه من سلاح خارج سلطة الدولة يخولها فرض ضرائب أو الدفاع عن المرعى ومصادر المياه كما حدث في فزان خلال ثورة عبد الجليل سيف النصر. لقد كان مشايخ القبائل مجبرين على التحرك وفق مقتضيات مصلحة القبيلة العليا، فحين كان غومة المحمودي مسيطراً على الجبل، متصدياً للسيطرة والاستغلال العثماني، محاولاً التنصل من ضرائب الدولة العثمانية التفت حوله قبائل الجبل وآزرته (عرب وأمازيغ)، وحين أحكم الوالي العثماني سيطرته من جديد بالحديد والنار على جبل نفوسه وهروب غومة نحو وادي سوف بالجزائر تغيرت المواقف، وكان لا بد أن يحدث ذلك تجنباً لمزيد من التخريب والقتل الذي قد يلحقه العثمانيون بالقبائل وممتلكاتها، يقول قائد الحملة العثمانية على الجبل مصطفى صدقي باشا في تقريره عن أهالي ومشايخ الجبل: "وقد أفادوا بأجمعهم بأننا سابقاً وقع منا ما وقع وغرنا الشيطان واتبعنا طريق الشقاوة والآن اتينا تاييبين للدولة العلية"⁽³⁶⁾، وبغض النظر عن مصداقية ما يقوله هذا الحاكم الغازي العثماني، فإن الحكمة كانت تقتضي تحقيق مصلحة الطرفين وتجنب مزيد من الدماء والخراب، خاصة أن معادلة القوة العسكرية لم تكن في صالح قبائل الجبل والسهل بعد هزيمة غومة، إنه الاعتراف بالهزيمة في مقابل عدم فناء القبيلة أو تشردها وإذلالها.

وليس ثورة غومة هي التحدي القبلي الوحيد الذي واجه الدولة العثمانية، بل يشار كذلك إلى ثورة عبد الجليل سيف النصر وهو شيخ قبيلة أولاد سليمان وهي من أبرز قبائل الجنوب، غير أنه جمع تحالف من القبائل الليبية من الجنوب والوسط والساحل لبناء دولة مثل الدولة القره مانلية التي كانت تحكم ولاية طرابلس (ليبيا الحالية) (1711 - 1834) والتي نشأ بين أركانها⁽³⁷⁾، حيث بدأ مشروعه عام 1831 وانتهى هذا المشروع نهاية غير سعيدة شأنه شأن مشروع غومة المحمودي المشار إليه.

وقد شهد العهد العثماني الثاني - أي بعد عام 1835- بعض التحولات المحتشمة المتعلقة بمحاولات للتحديث وبعض التغيير في شكل العلاقة مع القبائل، أبرزها تحجيم دور شيوخ القبائل واعتماد طريقة الانتخاب عبر عدد الأصوات لاختيار شيخ القبيلة، وهي آلية تسمح لدفعي الضريبة فقط بالترشح والانتخاب فيما يتعلق بمنصب شيخ القبيلة، كما قللت من شأن شيوخ القبائل، ففي واقعة فريدة من نوعها قام القائم التركي بوضع مجموعة من شيوخ القبائل في مدينة صرمان في شبكة لتأخرهم أو تقاعسهم في جمع الضريبة، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن تنادى الأهالي ودفَعوا الضريبة المفروضة⁽³⁸⁾، وتزامن ذلك مع حركة متأخرة لنوع من التحديث كبناء المدارس والمحاكم وبعض الخدمات كالبريد وغيره، وكذلك السماح بالانخراط في سلك الجندية للفلاحين والبدو، وقد قاد ذلك إلى التقليل من دور شيوخ القبائل وضعف العلاقة بين الطرفين⁽³⁹⁾.

2- القبيلة في ظل الاحتلال الإيطالي (1911 - 1943):

مع تخلي الدولة العثمانية عن ولاية طرابلس بموجب اتفاق أوثي لوزان بين إيطاليا وتركيا سنة 1911 وجد الليبيون أنفسهم دون سلطة مركزية، قبائل في مواجهة سلطة استعمارية مسيحية غازية، فقد كان الليبيون يرون في الخلافة العثمانية سلطة عليا للمسلمين في العالم رغم أنها سلطة تختلف

عليهم في العرق واللغة، وفجأة وجدوا أنفسهم أمام سلطة أخرى غازية تختلف عنهم في كل شيء حتى الدين، وهكذا وجدت القبيلة نفسها في مواجهة دولة نصرانية غازية ليكون لها دور جديد لم يسبق لها وأن أدته من قبل، فحتى ثورات التمرد مثل ثورة غومة المحمودي هي ثورة على سلطة عليا تحظى بنوع من الشرعية في الوعي الجمعي الاسلامي ولا أكثر من ذلك. مع حلول الاستعمار الإيطالي أصبح الليبيون رعايا غير مرغوب فيهم في وطنهم أو هم رعايا من الدرجة الثانية في دولة الاحتلال الإيطالي، ولعبت القبيلة دوراً متناقضاً فكانت أحياناً الحاضنة والقائدة للجهاد ضد الاحتلال الإيطالي في نشوة النصر، بينما كانت في أحياناً أخرى الحاضنة للاستسلام والخنوع والموالة للاحتلال في حالات الانكسار والضعف والهوان.

لكن القبيلة لم تكن قادرة أن تشكل سلطة سياسية مركزية أو مضلة لقيادة حركة الجهاد في ظل تنوع قبلي لا يخلو من التنافس وربما الصراع في بعض الأحيان، لقد تخلت الدولة العثمانية عن ليبيا ورغم تنادي القبائل الليبية للجهاد ضد الإيطاليين الغزاة إلا أن الحاجة كانت ملحة لإيجاد قيادة موحدة أشمل من مظلة القبيلة، وهذا ما أفضى إلى توصل نخبة من القادة والمشايخ القبلية والجهوية وغيرهم في نهاية المطاف إلى الإعلان عن قيام الجمهورية الطرابلسية⁽⁴⁰⁾ في 16 نوفمبر 1918 في الغرب الليبي، ولا يخلو توزيع المناصب القيادية في الجمهورية من بعده القبلي وإن لم يتم الإفصاح عن ذلك، فمجلس رؤساء الجمهورية يتكون من أربعة أعضاء: رمضان السويحلي عن قبائل مصراتة، وأحمد المريّض عن قبائل ترهونة، وعبد النبي بالخير عن قبائل ورفلة، وسليمان الباروني عن قبائل جبل نفوسة الأمازيغية، كما اسندت رئاسة مجلس الشورى إلى محمد سوف المحمودي شيخ قبائل المحاميد ذات الصيت والنفوذ، وتوزع التمثيل القبلي الآخرين مندوبي الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى (24 عضواً)، غير أن الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي إلى جانب عوامل أخرى أفضت إلى تفكك وانتهاء هذه الجمهورية سريعاً، كما نظر البعض إلى الجمهورية الطرابلسية بأنها مجرد صف قبلي كالذي ألفه الليبيون وبالتالي يحق لهم الخروج منه في أي وقت⁽⁴¹⁾، وكانت قمة هذا التفكك في الحرب التي دارت بين اثنين من قادة الجمهورية الخمسة، أي بين رمضان السويحلي المصراتي وعبد النبي بالخير الورفلي وانتهت بمقتل الأول وانتهاء الجمهورية الطرابلسية عام 1920، وفي هذا السياق يشار إلى استغلال الإيطاليين لهذا التنوع القبلي والخلافات بين القبائل وداخل القبيلة الواحدة، ولعل من أبرز نماذج هذه الصراعات تلك التي جرت في جبل نفوسة بين القبائل العربية والقبائل الأمازيغية عام 1922، وقد كانت حرب انتقامية طاحنة بين الطرفين استغلها الإيطاليون لصالحهم⁽⁴²⁾.

في الشرق ألفت القبائل الكبيرة في برقة حول الحركة السنوسية ومؤسسها الإمام محمد بن علي السنوسي، وبذلك أخذت التحركات القبلية طابعاً دينياً عمل على توحيد عقدها بدلاً من الصراعات، وتوفرت لها قيادة سياسية، وخلال الاحتلال الإيطالي كانت السنوسية تقود حركة الجهاد تحت إمرة أحمد الشريف السنوسي، ومن بعده محمد إدريس السنوسي (أول ملك ليبيا بعد الاستقلال)، وهو الذي استطاع أن يعلن إمارة برقة في شرق ليبيا عام 1949 قبل أن يوحد ويؤسس المملكة الليبية المستقلة عام 1951.

ثانياً - الدور السياسي للقبيلة في ليبيا في مرحلة ما بعد الاستقلال:

لعله من نافلة القول أن تاريخ ليبيا المستقلة قد تأثر بشكل مباشر بعامل القبيلة والدين، ومع الاستقلال برز دور القبيلة كمكون رئيسي في المعادلة السياسية إلى جانب الجهوية أو المناطقية، وبالرغم من محاولة الظهور بمظهر الدولة الدستورية الحديثة، إلا أن القبيلة كانت بين السطور، ويمكن استعراض الدور السياسي القبلي في المراحل الثلاثة التالية:

1- القبيلة والسياسة في العهد الملكي:

لم تتمظهر القبيلة منذ الاستقلال عام 1951 بمظهر رسمي في ممارسة أي دور سياسي، وبالرغم من ذلك كانت القبيلة حاضرة في أداء النظام السياسي والحكومات المتعاقبة من خلال التحالف القائم بين السنوسية كحركة دينية وقبائل شرق ليبيا، وكانت القبيلة حاضرة كذلك في مراعاة التوظيف في المناصب السياسية والمستويات الوظيفية العليا أو المتوسطة أو حتى الدنيا في بعض الأحيان، إن الأسس التي قامت عليها الدولة الليبية بعد الاستقلال تمثلت في عاملين مهمين هما الأساس الديني للحركة السنوسية بزعامة الملك محمد إدريس السنوسي، كونها حركة دينية تجديدية لها زواياها خاصة في الشرق والجنوب الليبي، وكونها تحظى بمكانة روحية وولاء لدى قبائل هذه المنطقة على الخصوص، أما الأساس الثاني الذي ارتكزت عليه الدولة الوليدة فهو العامل القبلي، فلا يمكن تجاهل التكوين القبلي السائد في ليبيا منذ مئات وربما منذ آلاف السنين رغم تغير هذا المكون مع مراعاة المكانة التي يحظى بها أعيان القبائل.

رغم أن ليبيا استقلت عام 1951 كدولة دستورية على أسس دستور المملكة الليبية الصادر في 7 أكتوبر 1951 إلا أن العامل القبلي كان حاضراً بشكل مباشر أو غير مباشر في تسيير شؤون الدولة ومؤسساتها، فقد أعطى الدستور للملك سلطة تعيين كل أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم 24 عضواً (ثمانية أعضاء عن كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة)، ومن خلال هذه السلطة أمكن للملك أن يراعي الطابع القبلي والجهوي للمجتمع الليبي، حيث يقوم باختيار أعضاء المجلس بناء على اعتبارات قبلية، وغالباً ما يقع الاختيار على أشخاص ذوى مكانة اجتماعية متميزة بين قبائلهم، وذلك لإرضاء القبائل وخاصة الكبيرة بوجود ممثلين لهم في مؤسسات الدولة، في المقابل تم حظر تشكيل الأحزاب⁽⁴³⁾.

من ناحية أخرى شكلت القبيلة خلال فترة الحكم الملكي أصغر وحدة إدارية في إدارة الدولة، وأدى ظهور النفط في ليبيا وتصديره بكميات تجارية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي إلى إحداث تغييرات كثيرة في أنماط الحياة والعلاقة بين النظام السياسي والقبيلة، فقد أصبح للنظام السياسي قدرة مادية توزيعية أكثر من ذي قبل، ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي أدت إلى إلغاء النظام الفيدرالي في ليبيا بموجب التعديل الدستوري الذي تم عام 1963، فكان التوجه نحو سلطة مركزية بغرض السيطرة على العائدات المالية الجديدة وإنفاقها بشكل مركزي، وساعد ظهور النفط على فرص التواصل بين أقاليم ليبيا الثلاث المتباعدة (طرابلس وبرقة وفزان)، فتأثير العامل الاقتصادي كان كافياً لإحداث تغييرات سياسية واجتماعية، فقد تراجع التأثير القبلي لصالح السلطة المدنية المركزية ولكن لا يمكن الزعم بنهاية هذا التأثير بالكامل. ولقد ارتبط تصدير النفط بكميات تجارية في ليبيا منذ عام 1963 ببرامج للتنمية

طالت الكثير من القطاعات مثل التعليم والصحة والإسكان، ومهما يكن من تأثير لهذه البرامج التنموية، إلا أن المؤكد أن البلاد دخلت مرحلة جديدة بوقوع انقلاب عسكري في فاتح سبتمبر 1969.

2- القبيلة والسياسة بعد انقلاب 1969:

كان معمر القذافي ضابطاً صغيراً في الرتبة (ملازم أول) والسن (27 سنة) والمكانة القبلية عندما قاد انقلاباً عسكرياً في سبتمبر 1969، وكي يجد لنفسه الشرعية والمكانة، فإنه قد عمد إلى القضاء على كل ركائز القوة والشرعية التي كان يقوم عليها النظام الملكي ذي التوجهات التقليدية القبلية المحافظة، فألغى الدستور الذي يعطي للملك سليل الأسرة السنوسية شرعية وراثية عرش المملكة وألغى بذلك مجلس الشيوخ الذي يعينه الملك من أعيان القبائل الليبية الكبيرة، وقد أعلنت السلطات العسكرية إلغاء القبيلة كأصغر وحدة إدارية في النظام الإداري الليبي والتي كانت قائمة خلال النظام الملكي⁽⁴⁴⁾، وقد تم استبدال القبيلة بالمحلة في بادرة قُصد منها تقليص دور القبيلة وخاصة القيادات التقليدية، والمحلة عادة تقسيم إداري جغرافي لا يقوم على رابطة القبيلة أو الدم بل يشمل تقسيمات جغرافية، وقد استمر التناقض بين النظام العسكري والقبيلة - نظرياً على الأقل - حتى نهاية عقد الثمانينيات⁽⁴⁵⁾، واستبدلت القيادات القبلية التقليدية بأخرى أقل مكانة، وكان من مقاصد النظام في تلك الفترة من تهميش النظام القبلي هو القضاء على أي ولاء للنظام الملكي السابق الذي كان يحظى بالتأييد القبلي خاصة في معقل السنوسية لدى قبائل الشرق⁽⁴⁶⁾، لكن الأمور سارت على غير ذلك من الناحية العملية في مرحلة لاحقة بعودة رأس النظام الحاكم إلى تمجيد القبيلة وكسب الولاءات القبلية، واستغلال القبيلة في تسليط العقاب على المعارضين للنظام من أفرادها بالتبرؤ منهم بحجة خيانتهم للقائد والثورة، أو من خلال الحصول على ولاء القبائل عبر ما أُطلق عليه وثائق العهد والمبايعة التي كان النظام يحرض القبائل على تقديمها لرأس النظام الحاكم، وميزت بعض القبائل نفسها عن باقي القبائل، حيث وصفت نفسها بالقبائل الشريفة أو الحليفة للنظام الحاكم! وتجسد ذلك أحيانا تحت مقولات وشعارات تبرر ذلك مثل "خوت الجد" أو أخوة الجد، وذلك من أجل الاستحواذ على قدر أكبر من الغنائم التي يوزعها النظام على اتباعه وحلفائه والاستئثار بها دون القبائل الأخرى.

وفي هذا السياق يشار إلى اختراع نظام الحكم العسكري عام 1993 ما أُطلق عليه " القيادات الشعبية الاجتماعية " باعتبارها جزء من المشهد السياسي، وأعضاء هذه القيادات هم في الغالب ممثلون للقبائل ولا يتمتعون بسلطات واضحة ومحددة غير ما يطلبه منهم النظام الحاكم من دعم وتأييد وتعبئة، من ذلك مثلاً ترشيح هذه القيادات سيف الإسلام معمر القذافي ليكون قائداً لها⁽⁴⁷⁾ في أكتوبر 2009، وهكذا تحولت القبيلة منذ مطلع التسعينيات إلى عامل لشرعية النظام وتمير مخططاته بعد أن كانت غير مقبولة ودورها مرفوض على المستوى السياسي في السنوات الأولى من عمر الانقلاب⁽⁴⁸⁾.

وتفيد المراجعة السريعة لبعض الكتابات المحتشمة خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق إلى اشمئزاز واضح من دور القبيلة في تجيير آليات النظام السياسي لصالحها، وذلك على حساب المواطنة والمساواة والكفاءة والإنصاف وغيرها من المعايير المدنية السامية التي اكتسحتها القبيلة، فالبعض

على سبيل المثال، يرى أنه لا بد من وضع حد للمحاصصة القبلية والولاء للنظام لصالح الكفاءة والمواطنة⁽⁴⁹⁾، إن تراجع معدلات التحديث والتنمية لصالح شعارات تدعو للتقشف وتمجد القبيلة والبادية على حساب المواطنة والقانون والتحضر كانت مجرد مسكنات علاجية انتهى مفعولها، لقد تحول نظام القذافي إلى نظام متخشب لا يستجيب للمطالب الضرورية في الداخل أو للتحويلات الحاصلة في العالم، وقد كان النظام مزهواً بقوته وسيطرته على الأوضاع في الداخل بعد أربعة عقود من الحرب على كل أنواع المعارضة التي ظن أنه أخرسها إلى الأبد، ولعله من المفارقات أن يكون الحراك القبلي الذي استقوى به النظام في السابق هو نفسه الذي ساهم في إسقاط نظامه، فبينما كان هذا النظام يقوم بمخاطبة القبائل واستنهاضها وتحشيدتها للدفاع عنه ومواجهة "الغزو الصليبي" كما يسوق له كانت القبائل تصطف ضده على الجانب الآخر المعارض، صحيح أنه لم يكن هناك شكل مؤسسي للقبائل ساهم في الإطاحة بنظام القذافي لكن الحراك المعارض له وبعد أن أعلن خروجه عليه احتفى بوقايعه القبلية، ففي الشرق قبائل برقة الكبيرة تناصر الثورة ضد النظام وفي الوسط قبائل مصراتة وفي الغرب قبائل الزاوية وفي الجبل قبائل الزنتان والرجبان وقبائل الأمازيغ، وبعض القبائل الأخرى كانت على الحياد أو منقسمة بين مؤيد ومعارض لاستمرار حكم القذافي، وكان حتماً أن تصل الأمور إلى درجة الانفجار في أول شرارة، ولم يعد مخاطبة القبائل للاصطفاف إلى جانبه مجدياً فقد اكتشفت هذه القبائل أنه لا شيء جديد لدى النظام ليقدمه لها غير الوعود المفلسة، فكانت نهاية متوقعة لنظام لا يستجيب للتحويلات والمطالب في البيئة المحلية المحيطة.

3- دور القبيلة بعد فبراير 2011:

خلال انطلاق شرارة الاحتجاجات في ليبيا ضد نظام القذافي في فبراير 2011 حاول كل من النظام الحاكم ومعارضيه الاستقواء بالقبيلة واستمداد شرعيته منها، وذلك على أساس أن الحصول على الولاء والتأييد القبلي في ليبيا يعني الظفر بتأييد كل الشعب المنخرط بالضرورة في قبائل بغض النظر عن فاعلية هذا الهيكل القبلي أو توحد أفراده تحت زعامات قبلية، وبناء عليه سعى القذافي لكسب تأييد القبائل من خلال عقد ملتقى عام وملتقيات جزئية للقبائل الليبية بما فيها مناصرين من قبائل الشرق التي انشقت عنه منذ البداية من خلال وجود بعض أفرادها المقيمين في طرابلس، فقد حاول النظام استغلال وجود سكان من كل قبائل ليبيا في طرابلس ليحصل على دعمهم، وفي المقابل عمل المنتفضون يقودهم المجلس الانتقالي على عقد ملتقى للقبائل الليبية بما فيها قبائل في الغرب خاضعة لسيطرة النظام الحاكم للحصول على دعم القبائل لجهوده⁽⁵⁰⁾، وبالتالي فكل فرد، شاء أم أبى، هو عضو في خضم الصراع بحكم انتمائه القبلي، وبذلك تم الزج بالعامل القبلي في أتون الأحداث، بالرغم من أنه يصعب تصور تحريك الأفراد كجموع في إطار القبيلة وتحت لوائها لعدة اعتبارات تتعلق بالجانب التنظيمي ولأن الاختلافات والانقسامات سادت حتى بين أفراد العائلة الواحدة إلا أن القبيلة كانت حاضرة في أتون المعركة السياسية والعسكرية.

أدت أحداث فبراير وسقوط نظام القذافي إلى فراغ كبير على الصعيد السياسي، وهو فراغ كان يشغله ديكتاتور استطاع أن يجمع خيوط اللعبة السياسية في يديه على مدى أكثر من أربعة عقود من

التمدد والتمادي، وكانت القبيلة خيط من الخيوط التي يتلاعب بها، أما وقد انهار هذا النظام فقد كان الفراغ شاملاً، فلا دستور يمكن الاحتكام إليه ولا تقاليد أو مؤسسات سياسية أو عسكرية أو أمنية أو بيروقراطية قادرة على السيطرة على الأوضاع، القبيلة لم تكن قادرة على لعب دور اجتماعي أو سياسي فاعل خاصة بعد القضاء على زعاماتها التقليدية منذ أمد طويل، كانت القبيلة في كل تاريخ ليبيا السابق تلعب دوراً مسانداً أو ثانوياً خاصة على الصعيد السياسي وهي مازالت كذلك تقريباً.

لم تتغير الأوضاع بعد فبراير 2011، بعض القبائل تخندق وراء مليشياتها ومجموعاتها المسلحة لتحقيق مصالحها، وبعض الأفراد احتتموا بقبائلهم لتحقيق منافع شخصية، بعض القبائل دخلت في حروب مع قبائل أخرى خاصة في غرب وجنوب ليبيا لأسباب غير مهمة في الغالب، ومنها على سبيل المثال الحرب بين قبائل الزنتان والمشاشية في جبل نفوسة، أو اقتحام مدينة بني عام 2012 والذي فسره البعض بأنه امتداد لحرب قبلية قديمة بين ورفلة ومصراتة بالرغم من أنه تم بموجب قرار صادر عن المؤتمر الوطني العام (قرار رقم 7 لسنة 2012)⁽⁵¹⁾، والحرب بين قبائل أولاد سليمان والقذافي في فزان، واقتحام ورشفانة عام 2014 من قبل تيار فجر ليبيا الذي ضم جماعات ينتمون لعدة مدن وقبائل أبرزها الزاوية، وهو ما خلف عداوة شديدة بين قبائل ورشفانة وقبائل الزاوية المتجاورة، وكذلك الصراع الذي دار بين قبائل الطوارق والتبو في جنوب ليبيا عام 2014 حول حراسة حقول النفط في الجنوب أو مناطق النفوذ، فحراسة الحقول النفطية تشكل مصدراً للدخل أو الضغط على الحكومة لتلك القبائل⁽⁵²⁾، وحرب أخرى في الكفرة جنوب شرق ليبيا أبرز أطرافها قبائل الزوية والتبو.

في شرق ليبيا لم نشهد حرب قبلية محددة الأطراف كما هو عليه الحال في غرب ليبيا وجنوبها، ويعود ذلك ربما لأكثر من سبب، وأولها هو انهيار النظام في الأيام الأولى من انتفاضة فبراير 2011 وزوال نفوذه مما أتاح لقبائل المنطقة البعيدة عن مركز تواجد النظام في طرابلس وتأسيسها لسلطتها المحلية الخاصة بها والتي أصبحت نواة سلطة ليبيا بكاملها لاحقاً، من ناحية أخرى مازالت القبيلة وزعاماتها في برقة أكثر تماسكاً وتحظى بتأثير اجتماعي على أفرادها، ولذا لم نشهد حروباً قبلية في الشرق كما هو عليه الحال في الغرب والجنوب.

وعموماً فإن الصراعات والحروب القبلية هي في الغالب صراعات وحروب ممتدة لا تخلو من عداوات تاريخية تصل أحياناً إلى درجة الصراع والحرب، وفي الغالب فإن الصراع يتركز حول النفوذ والغنيمة التي تتمثل في شغل مناصب قيادية في الدولة أو الحصول على الهبات أو الرواتب والجرايات التي تدفعها الحكومة، وهذا ما يعكس تكديس العاملين بالسفارات الليبية بالخارج بأعداد كبيرة، كما أن الصراع في جانب منه قد يكون جغرافي للسيطرة على مناطق استراتيجية كما كان عليه الحال في القديم صراعاً قبلياً على المراعي ومصادر المياه.

إن القبائل في ليبيا بعد 2011 تمثل في الكثير من المناطق سلطة عليا أشبه بسلطة الدولة الضعيفة بسبب غياب السلطة المركزية، وتخشى القبيلة من ردة فعل الطرف الآخر، كما أنها تضع في حسابها ما ستخسره من الحرب مع قبيلة أخرى، وقد تواجه بتحالفات قبلية إذا ما مارست سياسة

العدوان، وفي غير مناسبة جرت عمليات اختطاف وتصفيات على الهوية القبلية في غير مكان، ولعل ذلك ما يفسر الهدوء النسبي في العلاقات بين القبائل الليبية رغم حالة الانفلات الأمني، وهذا بطبيعة الحال لا ينفي وجود عوامل أخرى تساهم في هذا الاستقرار ومنها سيادة بعض القيم الدينية والاجتماعية التي لا تقر الحرب والقتل وتدعو إلى التآخي والتسامح.

ظهرت بعد فبراير 2011 تحولات جديدة في علاقات التحالف القبلي تشبه الصفوف القبلية وهي ما يمكن أن نطلق عليه "التحالف القبلي المناطقي"، وفي هذا السياق نشير إلى تحالف قبائل برقة، وتحالف قبائل مصراتة، وتحالف قبائل الزاوية، وتحالف القبائل الأمازيغية، ورغم ذلك لا يبدو محتوى المشهد لهذه الظاهرة الجديدة بهذه البساطة، فليست قبائل برقة أو مصراتة أو الزاوية أو غيرها وحدة متجانسة لقبائلها، ففي تفاصيل المشهد التحالفي يوجد تنافر قبلي، وقبول على مضض بالآخر بدافع المصالح المشتركة، وانطلاقاً من المثل القائل "أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب". من ناحية أخرى لا يبدو المشهد وريداً، ولا تبدو سطوة القبيلة على أفرادها بهذه القوة والتأثير، صحيح أن المجتمع الليبي ليس مجتمعاً مدنياً لكنه في المقابل ليس مجتمعاً قبلياً بالمطلق، لأن القبيلة ليست مؤسسة، ويبدو أن قوة تأثيرها تعود إلى كونها الكتلة التي يلجأ إليها الفرد لحماية نفسه وتحقيق مصالحه. وقد تبدو بعض المظاهر المؤسسية كتنقيض للقبيلة، حيث ظهرت تحالفات سياسية وعسكرية بين قوى وجماعات عابرة للقبائل والجهات، فبعض الأفراد المنتمين لقبائل ومدن الغرب الذين يعملون في مؤسسات موجودة في الشرق ضمن شرعية البرلمان، وعلى سبيل المثال تم تعيين عبد الله الثني رئيس وزراء الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان في الشرق وهو من واحة غدامس في أقصى الغرب الليبي، في المقابل عين المؤتمر الوطني في طرابلس عمر الحاسي رئيساً للوزراء وهو من قبيلة الحاسة في الشرق، كما أن وزير الدفاع في حكومة السراج المهدي البرغثي يعود إلى قبيلة العواقر في الشرق، إنه صراع على مستوى المصالح الشخصية أو الصفقات بلغة السياسة حيث لا تأثير طاغي للقبيلة في مثل هذا المشهد، وربما يراه آخرون كنوع من السعي للحصول على الدعم القبلي من خلال إشراك أفراد ينتمون لقبائل مختلفة.

ليس من اليسير الحكم على أداء وصيرورة المشهد القبلي الليبي بعد فبراير 2011، ولكن يمكن القول إن تلاشي السلطة المركزية التي كانت مجسدة في الفرد القائد المطلق وعدم الحرص على تحديث المجتمع، قد أدى إلى تحلل الدولة إلى عواملها البدائية الأولية والتي هي القبيلة، لقد حاول البعض لعب دور سياسي جديد من خلال القبيلة بعد أن فقدوا حضورهم ودورهم وبعضهم من أتباع النظام السابق، ومنهم مجلس القبائل والمدن الليبية، من ناحية أخرى دأب آخرون من المنتصرين على النظام السابق على اللجوء إلى القبيلة والجهوية لتعزيز مكاسبهم أيضاً.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة الاستكشافية القبيلة في ليبيا من حيث مكوناتها وحدود دورها السياسي، وقد تبين لنا من خلال ما سبق أن المجتمع الليبي مجتمعاً قبلياً بامتياز، إذ تشكل القبيلة فيه رابطة راسخة تؤثر على أداء النظام الحاكم، ويوجد فيها الفرد مظلة يحتمي بها خاصة في ظل ضعف السلطة

المركزية للدولة، وتبين لنا عبر استعراض الدور السياسي للقبيلة خلال أكثر من قرن أن هذا الدور يتراوح بين القوة والضعف حسب قوة السلطة المركزية، ويمكن من خلال ما سبق استخلاص بعض النتائج والتي كانت متطابقة مع فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

- 1- إن الظاهرة القبلية في ليبيا ظاهرة مهمة ولا يمكن تجاهلها بالنسبة لدارسي النظام السياسي الليبي، كما لا يمكن للنظام الحاكم أن يتجاهلها في إدارته للدولة.
- 2- إن المحرك لدور القبيلة والهدف الأسمى ليس الدولة بل القبيلة ومصالح أفرادها، لهذا رأينا القبيلة تثور على الدولة في العهد العثماني، ورأينا الدولة تتشظى إلى قبائل بعد سقوط النظام العسكري عام 2011.
- 3- يبدو أن هناك علاقة عكسية بين قوة السلطة المركزية والدور السياسي للقبيلة، فكلما كانت السلطة المركزية قوية كما هو الحال في العهد الإيطالي وخلال فترة الحكم العسكري ظل دور القبيلة محدوداً وخاضعاً للنظام الحاكم، بينما برزت القبيلة لتشغل فراغ السلطة حين كانت السلطة المركزية ضعيفة، كما هو الحال خلال فترة الحكم العثماني أو الفترة التي تلت أحداث فبراير 2011.
- 4- برهنت الوقائع التاريخية وتسلسل الأحداث، أن القبيلة ظلت أداة في يد السلطة الحاكمة، كلما أمكنها ذلك، تستخدمها لتحقيق سيطرتها مقابل بعض الحوافز ونصيب من الغنيمة، كما تعددت وسائل تسخير الدور القبلي لصالح السلطة المركزية.
- 5- لم تؤد برامج التحديث المحدودة التي شهدتها ليبيا بعد الاستقلال على الأقل إلى إضعاف التأثير القبلي في المجتمع الليبي، فقد برهنت الأحداث اللاحقة للعام 2011، أن القبيلة مازالت مترسخة ومتجذرة في هذا المجتمع بعد مرور أكثر من ستة عقود من عمر الدولة المستقلة، إذ أطلت القبيلة من جديد كإطار معبر عن جزء من الحراك السياسي بعد غياب أو ضعف السلطة المركزية. ومن خلال ما سبق عرضه، لا يبدو أن مفهوم الدولة قد ترسخ في المجتمع الليبي، ويظل هذا المجتمع مجتمعاً قبلياً بامتياز، إن القبيلة قادرة على الفتك بالدولة متى مارست دوراً سياسياً يُقدّم المصالح القبلية على المصالح العليا للدولة، وقد أدى السقوط المدوي للنظام الشمولي عام 2011 إلى ترك فراغ سياسي تم شغله من قبل عدة فواعل من قبائل وتيارات دينية وجهوية وجماعات مسلحة، وعليه فإن إعادة بناء الدولة في ليبيا تقتضي التعامل مع المتغير القبلي، ليس من أجل القضاء عليه ولكن من أجل تقليص الدور السياسي للقبيلة التي هي في الأساس مكون اجتماعي، وفي المقابل تعزيز الهوية الجمعية الوطنية الليبية، وتعزيز القانون والمؤسسات والمجتمع المدني.

الهوامش:

(1) سكان ليبيا، صدر هذا الكتاب سنة 1917 باللغة العربية لمؤلفه الإيطالي هنري كودي أغسطيني، وقد نقله إلى العربية الدكتور خليفة محمد التليسي، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1974.

(2) آمال سليمان محمود العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي: جامعة قاربونس، الطبعة الأولى 2008.

- (3) محمد نجيب أبو طالب، مقارنة سوسولوجية للثورتين الليبية والتونسية، الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، أكتوبر 2011. www.dohainstitut.org
- (4) علي عبد اللطيف حميدة، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2009.
- (5) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون، ط 4، في: عبد اللطيف عبد السلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (23)، الطبعة الثانية، يناير 2000. ص 204
- (6) حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998. ص 39 – 48.
- (7) عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في أفريقيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2013. ص 14.
- (8) أنظر: هنريكو دي أوغسطيني، سكان ليبيا مرجع سابق. ورغم أهمية الكتاب إلا أنه في حاجة إلى تدقيق أكثر، ومع ذلك يبقى العمل الأكمل والأقرب إلى الواقع في تصنيف وذكر القبائل والعائلات الليبية حتى الآن.
- (9) محمود أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية. مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس: دار الرواد، الطبعة الأولى 2012، ص 330.
- (10) آمال سليمان محمود العبيدي، مرجع سابق. ص 72.
- (11) على سبيل المثال ذكر أحد المواقع الإلكترونية وجود أكثر من 50 قبيلة من الأشراف في ليبيا! صفحة الأشراف في ليبيا على الفيس بوك 12 مايو 2012. <https://www.facebook.com/permalink>
- (12) أنظر: وليد فكري، ادعاء الانتساب إلى آل بيت النبي محمد والحق الإلهي في الحكم. <http://raseef22.com/culture> . 16 / 1 / 2016
- (13) عيسى رمضان القبلاوي، بدايات التخلف في الوطن العربي. أمثلة تطبيقية من ليبيا، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005. ص 162.
- (14) موقع الجزيرة، قبائل التبو، 25 / 5 / 2016. <http://www.aljazeera.net/encyclopedia>
- (15) Tamashek Cultural Orientation, Technology Integration Division, October 2011. http://fieldsupport.dliflc.edu/products/Tamashek/co_tt/tamashek.pdf
- (16) Noah A. Rosenberg and Others, Distinctive genetic signatures in the Libyan Jews, PNAS, January 30, 2001, vol. 98, no. 3. <http://web.stanford.edu>.
- كذلك: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الطوارق أو الرجال الزرق. 27 / 11 / 2005. <http://www.aljazeera.net>
- (17) محمود أحمد أبو صوة، مرجع سابق، ص 377.
- (18) أصل كلمة كرغل، الجمعية الدولية للمتجمين واللغويين العرب، 17 نوفمبر 2012.
- <http://www.wata.cc/forums/showthread.php>
- (19) عقيل محمد البريار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليتا – مالطا: دار ELGA، 1996. ص 66.
- (20) نفس المرجع، ص 68.
- (21) أنظر: محمد نجيب أبو طالب، مرجع سابق، والذي يصنف هذه الصدمات إلى صدمة الإسلام وصدمة الاستعمار وصدمة الوطنية.
- (22) البداوة: لا يوجد تفسير متفق عليه لمضمون هذا المصطلح، ويؤصل معظم الباحثين له بداية بكتابات ابن خلدون الذي ميز بين البدو والحضر بقوله " هل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمسكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمال يتخذون البيوت من الشعر والوبر"، وهم عكس الحضر المستقرون. للمزيد أنظر: علي العبيدي، قراءة تاريخية من خلال مقدمة ابن خلدون، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15 (2011)، ص 269 – 278. <http://elwihat.univ-ghardaia.dz> . 29 أبريل 2017.
- (23) عقيل محمد البريار، مرجع سابق، ص 126 و 149.
- (24) Macmillan Dictionary, Fanaticism definition. <http://www.macmillandictionary.com/dictionary/british/fanaticism>
- (25) حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2002. ص 311 – 313.
- (26) مصطفى عبد الله خشيم، مبادئ الإدارة العامة، طرابلس: الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية 2002، ص 153 – 157.
- (27) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1995. ص 82.
- (28) عيسى رمضان القبلاوي، مرجع سابق، ص 358 – 368.

- (29) علي عبد اللطيف احميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سابق، ص 88.
- (30) نفس المرجع، ص 85.
- (31) بالرغم من عدم توفر إحصاء رسمي لعدد القبائل وتعدادها في ليبيا والذي قد يعود للخشية من حدوث ردود فعل سلبية من بعض القبائل واعتبار ذلك مسألة قد تثير العنصرية والفتن في الغالب، إلا أن الباحث يشكك في صحة هذا الرقم من خلال الواقع المعاش، صحيح أن دمج القبائل ذات الأصول الواحدة في قبيلة واحدة أمر ممكن، لكن يصعب اعتماد معيار في هذا الشأن، من ناحية أخرى يحق لنا أن نتساءل عن ماهية المعايير المتبعة في تمييز القبائل التي تمارس نفوذاً سياسياً عن غيرها من القبائل.
- (32) Kurczy and Hinshaw, In: War in Libya and Its Futures – Tribal Dynamics and Civil War (1), The Christian Science Monitor, February 24, 2011 . <https://www.redanalysis.org> April 13, 2015.
- (33) الخماس: عامل يعمل لحساب غيره في الزراعة مقابل الحصول على نسبة الخمس من الإنتاج الذي ينتجه.
- (34) عامل بالحول: عامل يقوم بعمل ما كالرعي مثلاً لمدة حول أي سنة مقابل طعامه وكسوته وإقامته ومبلغ متفق عليه .
- (35) محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس 1835 – 1858، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988. ص ص 198 – 201.
- (36) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف غومة، وثيقة رقم 57، بتاريخ 12 رمضان 1272 هجري، 17 مايو 1856، في: محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 272.
- (37) أنظر: محمود أحمد أبو صوة، مرجع سابق، ص ص 516 – 529.
- (38) فاتح رجب قدارة، الزاوية الغربية خلال العهد العثماني الثاني 1835 - 1911، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2007. ص 90.
- (39) علي عبد اللطيف احميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مرجع سابق، ص 57.
- (40) للمزيد حول الجمهورية الطرابلسية أنظر: مصطفى علي هويدي، الجمهورية الطرابلسية، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الطبعة الأولى 2000.
- (41) عقيل محمد البربار، مرجع سابق، ص 158.
- (42) أنظر: رودولفو جراتزاني، نحو فزان، ترجمة: طه فوزي، القاهرة: مكتبة صايغ، 1976. ص ص 41 – 48.
- (43) هل تحكم القبيلة ليبيا سياسياً . <http://www.aljazeera.net> 2015/8/2.
- (44) تم تعديل نظام الإدارة المحلية بعد انقلاب 1969 بموجب القانون رقم 62 لسنة 1970 والقانون رقم 130 لسنة 1972 وكلاهما بشأن نظام الحكم المحلي، وأبرز ما فهمنا إلغاء القبيلة كأصغر وحدة إدارية واستبدالها بالمحلة.
- (45) آمال سليمان محمود العبيدي، مرجع سابق، ص 150.
- (46) Mohammed El-Katiri, Stat-Bulding Challenges in A Post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute, October 2012 . <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub1127.pdf>.
- (47) صحيفة الشرق الأوسط، العدد: 11277، 13 أكتوبر 2009. <http://archive.aawsat.com>.
- (48) آمال سليمان محمود العبيدي، مرجع سابق، ص 152.
- (49) علي سعيد البرغثي، ليبيا اليوم بين سلطة الشعب وسلطة القبيلة. منتدى ليبيا . 12 مايو 2010. <http://www.libyaforum.org>.
- (50) يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سبتمبر 2013.
- ص ص 137 - 139
- (51) ناصر صلاح الدين، موقع: middle east online، 16 أكتوبر 2012. <http://www.middle-east-online.com/?id=141332>
- (52) الطوارق - التبو: حرب أخرى في الجنوب الليبي، بوابة أفريقيا الإخبارية، 31 مارس 2015. <http://www.afriqatnews.net/content>